**مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**

ISSN 3292-5353/E-ISSN 2661-7528

المجلد: 07، العدد: 02 – السنة: 2020، ص.ص: 160-186

# ترقية القطاع الفلاحي كآلية لفك الارتباط بين النفط والاقتصاد الجزائري

# Upgrading the agricultural sector as a mechanism for disengaging oil from the Algerian economy

**حركاتي فاتح، * جامعة باتنة 1، الجزائر**، fateh_05600@yahoo.fr

**تاريخ الاستلام: 2020/03/07** **تاريخ القبول:2020/06/28**

***ملخص:*** تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمات النفطية ومعرفة واقع السياسات المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي في الجزائر، حيث توصلت الدراسة إلى أن الجزائر رغم انتهاجها لسياسات تنموية حديثة بهدف تحقيق اكتفاءها من الغذاء، إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف بسبب الاختلالات الهيكلية في قطاعها الفلاحي، وتراجع العمالة الفلاحية لصالح باقي قطاعات الاقتصاد، بالإضافة سوء تطبيق السياسات التنموية الجديدة بطريقة فعالة ودليل ذلك هامشية الصادرات الفلاحية وعدم التمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتي.

**الكلمات المفتاحية:** سعر البترول؛ قطاع فلاحي؛ ناتج داخلي خام؛ استراتجيات فلاحية.

**تصنيفات JEL**: Q13, Q14, Q17

***Abstract:*** *T*his study aims to highlight the extent to which the Algerian economy is affected by the oil crises and to know the reality of the policies pursued for the development of the agricultural sector in Algeria, where the study found that Algeria, despite pursuing modern development policies with the aim of achieving food sufficiency, but still far from achieving this The goal is due to structural imbalances in its agricultural sector, the decline in agricultural employment in favour of the rest of the economy, in addition to the poor application of new development policies in an effective manner, as evidenced by the marginality of agricultural exports and the inability to achieve self-sufficiency.

***keywords***: The price of oil; agricultural sector; raw domestic output; Agricultural strategies.

* . المؤلف المراسل.

**JEL Classification codes** : Q13, Q14, Q17

**مقدمة:**

تعتبر الجزائر من البلدان التي سعت جاهدة لتطوير القطاع الزراعي خاصة في ظل الظروف الراهنة الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري، كنتيجة لانخفاض أسعار البترول، حيث مرت جل المؤسسات للجزائرية بالعديد من الإصلاحات و التجارب، كما طبقت العديد من الاستراتيجيات التي تعمل ضمنها هذه المؤسسات،و هذا بهدف تغيير بيئة المؤسسة ومحيطها بما يناسب الساحة الدولية ومنافستها. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن القطاع الزراعي في الجزائر شهد تغير نمط ومنهج الإستراتيجية الصناعية الجديدة، خاصة بعد انهيار أسعار البترول.

أ- **الإشكالية:** تتمثل مشكلة بحثنا في:

ما هي استراتيجيات تطوير القطاع الزراعي في الجزائر خاصة بعد الصدمة البترولية؟

**ب- الفرضيات:** يقوم البحث على الفرضيتين التالية:

- القطاع الزراعي يلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- تتبع الجزائر العديد من السياسات والإجراءات لتفعيل الدور التنموي للقطاع الزراعي.

**ج- أهداف الدراسة:**

إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى تأثر وارتباط الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسعار البترول؛
- التعرف على واقع القطاع الزراعي الجزائري؛
- التعرف على إستراتيجية تطوير القطاع الزراعي في الجزائر خاصة بعد الصدمة البترولية.

**د- أهمية الدراسة:**

تتجلى أهميه البحث في التركيز على سياسات المنتهجة من قبل الجزائر والهادفة إلى تطوير القطاع الفلاحي استجابة للتغيرات الأخيرة التي شهدها الاقتصاد الجزائري والتي تمثلت أساسا في عدم استقرار أسعار البترول، ولما لذلك من آثار على المدى المتوسط والطويل، وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي.

**هـ- منهجية الدراسة:**

ترتكز هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي، وذلك من خلال التطرق لواقع القطاع الزراعي ولسياسات تطويره في الجزائر، وتستعرض الدراسة النقاط التالية البداية :بتناول فيها أثر الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري، لنعرج إلى واقع القطاع الزراعي في الجزائر، ثم نختم بالتعرف على الدور التنموي للقطاع الزراعي في الجزائر،إلى استراتيجية تطوير هذا القطاع خاصة بعد انخفاض أسعار البترول.

**أولا- أثر الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري:**

عرفت أسعار البترول تطورات وتغيرات منذ اكتشافها والى يومنا هذا، ومن أبرز الأزمات التي عرفتها أسعار هذه السلعة الأساسية في الصناعة والتجارة الدولية في الفترة الأخيرة هي أزمة النصف الثاني من سنة 2014، حيث لعبت عوامل العرض دورا أكبر إلى حد ما من عوامل الطلب في الانخفاض بنسبة 50 ٪ في أسعار النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 م. (Aasim, Arezki, 2015, p.5).

**1- بوادر أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 2014**

بعد ثلاث سنوات من الإستقرار النسبي في سعر برميل النفط عند عتبة 100 دولار للبرميل إتخدت أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 منحنى مغايرا لتتجه نحو الانخفاض المستمر الذي شغل حيزا واسعا من الاهتمام العالمي، وتصاعدت المخاوف من تداعياته المحتملة على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى الدول المنتجة والمستهلكة ومستقبل

الصناعة النفطية بشكل خاص. وقد تزايدت حدة هذا الانخفاض في الأسعار بعد أن اتخذت منظمة أوبك في شهر نوفمبر 2014 قرارا بخلاف ما هو متوقع يتعلق بالإبقاء على سقف إنتاج دولها الأعضاء عند مستوى 30 مليون برميل في اليوم، مسجلا بذلك تراجعا مستمرا ليسجل هذا التراجع في شهر جانفي 2015 نسبة 59 ٪ مقارنة بشهر جوان 2014 وبنسبة 54٪ مقارنة بشهر سبتمبر2014، لتفقد بذلك الأسعار أكثر من نصف قيمتها الاسمية خلال فترة أربع أشهر فقط (أوباك، 2015، ص. 3)، وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

**الجدول رقم (01): تطور المتوسط السنوي لسعر البترول برنت خلال 2010- 2018**

| السنوات | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المتوسط | 80,15 | 112,94 | 111,05 | 109,55 | 99,48 | 53,6 | 45 | 54,84 | 71,2 |

**المصدر**: من إعداد الباحث استنادا إلى تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

بعد أن استقر متوسط السعر الشهري للبرميل عند حوالي 110 دولار للبرميل في السداسي الأول من سنة 2014، شهد انحدارا قويا خلال النصف الثاني من نفس السنة ليبلغ 57,98 دولار للبرميل في ديسمبر2014، وقد استمر هذا الاتجاه التنازلي طوال سنة2015، ليصل سعر البترول إلى أدنى مستواه في جانفي 2016 م. بـ 31,1 دولارا للبرميل، وبعد ذلك ارتفعت أسعار البترول لتبلغ 53,96 دولار للبرميل في ديسمبر2016، وبالمتوسط السنوي انتقلت أسعار الخام منحدود 100 دولار في 2014 إلى53.6 دولار في 2015 ثم إلى 45 دولار في سنة 2016 م.، ليرتفع إلى 71,2 دولارا للبرميل سنة 2018م. (تقرير بنك الجزائر، 2017، ص. 49).

**2- أثر الأزمة البترولية 2014 على الاقتصاد الجزائري:**

سنحاول تحديد آثار الأزمة البترولية 2014 على أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية.

**أ- الناتج المحلي الإجمالي:**

انخفاض أسعار البترول في الجزائر أثر بشكل واضح على نسبة الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، كما يبينه لنا الشكل السابق، إذ انخفضت من 3.8 ٪ خلال عام 2015 إلى 3.5٪ عام 2016، حيث أن التصنيع في البلاد خارج مجالات البترول والغاز، لا يمثل سوى 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهو رقم جد منخفض عما سجل في نهاية عقد الثمانينيات، ومقارنة بحجم الإنفاق الكبير على القطاع الصناعي.

**الشكل رقم 01:** تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال (2009-2017)

الوحدة: ( %)

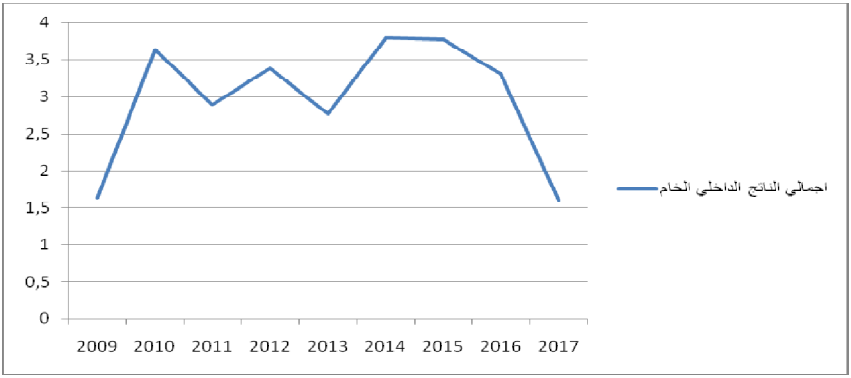


**المصدر**: من إعداد الباحث استنادا إلى إحصائيات البنك الدولي للسنوات المعنية.

**ب- الميزان التجاري:**

على الرغم من تراجع إجمالي الواردات من السلع تفاقم عجز رصيد الميزان التجاري بـ: 2,04مليار دولار، ليبلغ 20,13 مليار دولار في 2016، مقابل 18,08 مليار دولار في2015، ومثل عجز الميزان التجاري بالنسبة لناتج الداخلي الخام نسبة تفوق 16٪ من الناتج الداخلي الخام ، لتنخفض هذه النسبة إلى 12.6٪ سنة 2018.

**الشكل رقم (02): تطور بنود الميزان التجاري خلال (2007-2017)**

**الوحدة مليار دولار**

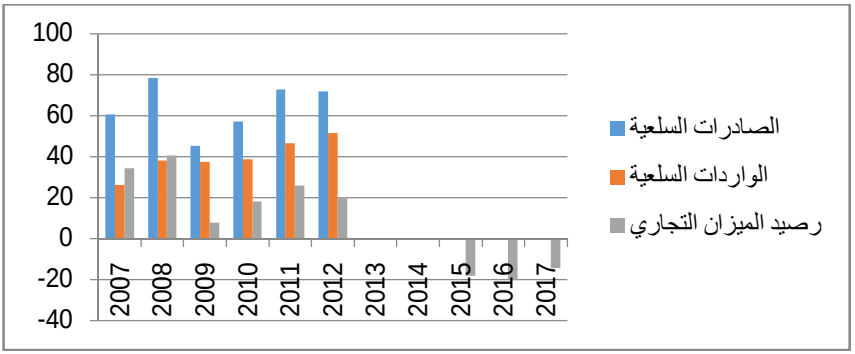


**المصدر**: من إعداد الباحث استنادا إلى إحصائيات البنك الدولي للسنوات المعنية.

**جـ- البطالة:**

نلاحظ ارتفاع لمعدل البطالة بعد الصدمة البترولية من 10,6٪ سنة 2014 م. إلى 11,2 ٪ في سنة 2015 إلى 11.7٪ سنة 2017 م.، وتبقى نسبة البطالة عند فئة الشباب (بين 16 و24 سنة) مرتفعة، حيث قدرت بـ: 26,7٪ سنة 2016.

**الشكل رقم (03): تطور معدل البطالة خلال 2008-2018 بالنسبة المئوية**

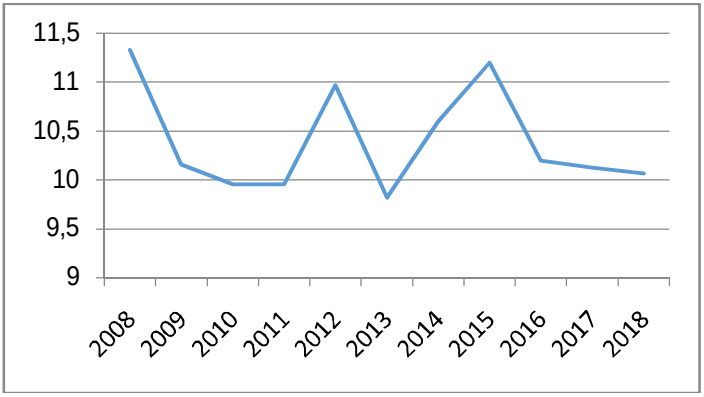


**المصدر** من إعداد الباحث استنادا إلى إحصائيات البنك الدولي للسنوات المعنية.

**د- الميزانية العامة**

في سنة 2015 سجلت الميزانية العامة عجزا بلغ 2 553,2 مليار دينار، أي ما يعادل 15,4٪ من إجمالي الناتج الداخلي، مقابل عجز قدره 257,3 1مليار دينار أي بنسبة 7,3 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2014 .ولقد أدى الانخفاض المستمر في سعر البترول سنة 2016 إلى تواصل انخفاض إيرادات المحروقات بحوالي 25 ٪.

**الجدول رقم (02): تطور العجز الموازني في الجزائر خلال 2012-2017**

**الوحدة: مليار دينار**

| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| فائض /عجز في الموازنة | -758,6 | -151,2 | -1 257,3 | -2 553,2 | -2341,4 | -2131.41 |

**المصدر:** من إعداد الباحث استنادا إلى تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

كنتيجة لانخفاض أسعار البترول وتقلص الإيرادات سجلت الميزانية عجزا سجل قيمة 2341,4- سنة 2016 مليار دينار مقابل 1257,3 سنة 2014، هذا ما جعل الجزائر تبحث عن بدائل لتمويل الميزانية، إلا أن العجز انكمش مسجلا نسبة 8٪ إلى الناتج الداخلي الخام سنة 2018.

**ر- صندوق ضبط الإيرادات:**

تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات، إلا أن تمويل عجز سنة 2013 رغم ضعفه (أقل من 1٪ من إجمالي الناتج الداخلي) تم اقتطاع مبلغ قدره 70,2 مليار دينار من هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة. من جهة أخرى فان عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية في 2015 قد تم تمويله بواقع 89,1 ٪من خلال الاقتطاعات من صندوق ضبط الإيرادات، أما عجز سنة 2016 لم يتم تمويله بموارد هذا الصندوق إلا بواقع 58,1 ٪، وتم تغطية الباقي باللجوء إلى موارد تمويل أخرى، لاسيما اقتراض ادخار باقي المتعاملين

الاقتصاديين. وتجدر الإشارة إلى انه وكنتيجة للصدمة البترولية شهد قائم الصندوق انخفاض قوي، والذي انتقل من 4408.5 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 2072 مليار دينار في نهاية 2015 أي تآكل بـ 53٪ فقط خلال سنة واحدة (وزان، 1998، ص. 49).

**الجدول رقم (03): تطور نسبة قائم صندوق ضبط الإيرادات من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2007-2017) بالنسبة المئوية**

| السنة | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2012 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة قائم صندوق ضبط الإيرادات/ الناتج الداخلي الخام(٪) | 34,6 | 38,9 | 43 | 40,2 | 35,6 | 25,6 | 12.4 | 4.3 | - |

**المصدر:** من إعداد الباحث استنادا إلى تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قائم صندوق ضبط الإيرادات يرتفع كنتيجة لارتفاع أسعار البترول، وبمجرد انخفاضها في النصف الثاني من سنة 2014 م. عرف قائم صندوق ضبط الإيرادات تآكلا كبيرا، حيث بلغ مستواه الحد الأدنى القانوني، أي 740 مليار دينار اعتبارا من نهاية شهر ماي 2017.

**هـ- ميزان المدفوعات**

أدى التدهور الحاد في سوق النفط الذي بدأ في النصف الثاني من سنة 2014 إلى أول عجز للرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات في الجزائر منذ سنة 1998 ، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع المقدر بـ 11,8٪، فقد أدى التراجع الحاد في أسعار البترول في سنة 2015 إلى عجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات قدر بـ 27,5 مليار دولار و الى حوالي 26 مليار دولار سنة 2016، لينخفض سنة 2017 ويسجل قيمة 21.76 مليار دولار.

**الشكل رقم (04): تطور أهم أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2009-2017) بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي**

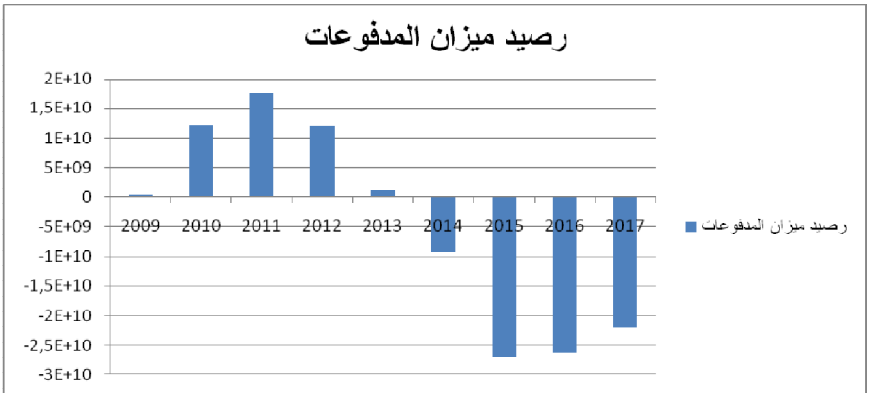


**المصدر:** من إعداد الباحث استنادا إلى إحصائيات البنك الدولي للسنوات المعنية.

**و - التضخم**

في ما يخص التضخم وبعد أن سجل خلال سنتين متتاليتين تراجعا قويا (2013-2014) تسارعت الوتيرة السنوية المتوسطة لارتفاع الأسعار في سنة 2015 بواقع 4,8 ٪ لتتواصل وتبلغ 6,4 ٪ في سنة 2016 و7٪ سنة 2017.

**الشكل رقم(05): تطور مستوى التضخم خلال 2008-2017 بالنسبة المئوية**

**المصدر:** من إعداد الباحث استنادا إلى إحصائيات البنك الدولي للسنوات المعنية.

في ما يخص التضخم وبعد أن سجل خلال سنتين متتاليتين تراجعا قويا (2013-2014) تسارعت الوتيرة السنوية المتوسطة لارتفاع الأسعار سنة 2015 م. بواقع 4,8 ٪ لتتواصل وتبلغ 6,4 ٪ في سنة 2016 و7٪ سنة 2017.

**ي - احتياطي الصرف:**

الصدمة البترولية أدت إلى تآكل صلابة الوضعية المالية الخارجية للجزائر بشكل سريع خصوصا أن مستوى الواردات لا يزال عاليا، مما يمثل عامل خطر إضافي على المدى المتوسط لميزان المدفوعات الخارجي.

**الشكل رقم (06): تطور احتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2016)**

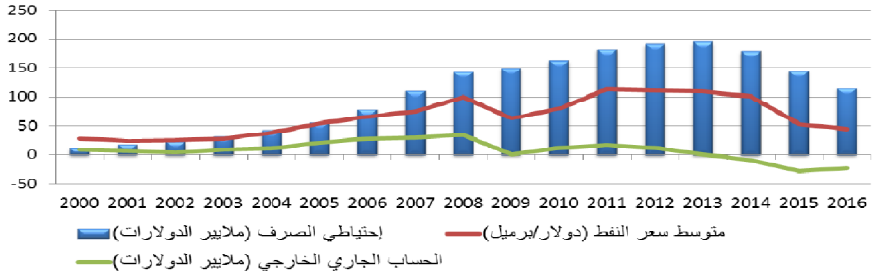


**المصدر**: بنك الجزائر: "**التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، سبتمبر 2017، ص. 57.

لقد أدت العجوزات القياسية في ميزان المدفوعات المسجلة في 2015 و2016 إلى تراجع حاد للاحتياطيات الرسمية للصرف، حيث انتقلت من 178,94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى144,13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 ثم إلى 114,14 مليار دولار في نهاية 2016 م..

**ثانيا - مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر:**

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في مساهمته في اقتصاديات دول العالم، انطلاقا من كونه يساهم في تحقيق متطلبات السكان من الغذاء.وقد أولت الجز ائر اهتماما خاصا للقطاع الفلاحي منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، بهدف تعزيز تنويع الاقتصاد الوطني، وتحقيق

التنمية الاقتصادية بعيدا عن قطاع المحروقات، وللقطاع الفلاحي الجزائري مقومات يمكن إيجازها في النقاط التالية:

**1- الأرض الفلاحية:**

لقد تراجعت الأهمية النسبية لدور الأرض في النشاط الإنتاجي الفلاحي لصالح العمل ورأس المال والإدارة والمعارف العلمية والتقنيات والمدخلات الفلاحية الحديثة، ورغم ذلك فالأرض الفلاحية تبقى بدورها الكمي، وخاصة النوعي (الخصوبة الطبيعية والخصوبة المكتسبة) تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي (خرافي، 2006، ص. 42).

الجزائر تتميز برقعة جغرافية كبيرة إذ تبلغ 2381741 كم$^2$، وهي بذلك تحتل المرتبة الحادية عشرة عالميا من حيث المساحة، أما بالنسبة للأراضي الفلاحية والتي تعد من بين أهم مكونات عناصر الإنتاج الفلاحي، فإن المصادر الوطنية والأجنبية تؤكد أن للجزائر رصيدا هاما من الأراضي القابلة للاستصلاح، يقدر بـ 40.9 مليون هكتار، أي ما يعادل 17% من المساحة الإجمالية (خرافي، 2006، ص. 42).

على الرغم من كبر مساحة الأراضي القابلة للفلاحة في الجزائر إلا أن المساحة المنزرعة لا تتعدى سنويا 20% ( FAO, 2005,)، من المساحة القابلة للفلاحة، فقد قدرت سنة 2015 بنحو 8465040 هكتار (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، ص. 7)، ومن خلال ملاحظتنا لهذا التباين بين المساحة المنزرعة والقابلة للاستصلاح نجد أنه يعد من بين أهم النقاط التي تبرز لنا الإمكانيات الضخمة للتوسع الأفقي في الفلاحة الجزائرية.

**2- الموارد المائية:**

باعتبار الماء مصدر الحياة للكائنات عموما بما في ذلك الفلاحة، فإن الموارد المائية تشكل العامل الأهم في تطوير الإنتاج الفلاحي من جهة، ومن جهة أخرى فإنه مورد نادر يفرض البحث والاهتمام بـ "إدارة الندرة" واستراتيجيتها وبالسياسات المتعلقة بها، ومن خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى الموارد المائية المستعملة في الفلاحة الجزائرية.

### 2-1- حجم ومصادر المياه في الجزائر:

لدراسة أدق لحجم ومصادر المياه في الجزائر من الواجب تقسيم البلاد إلى قسمين أساسيين، القسم الشمالي والقسم الجنوبي، نظرا للتباين الكبير بين القسمين في كمية ومصادر المياه المتوافرة لديهما.

**أ- حجم ومصادر المياه في الشمال الجزائري:** تنقسم الموارد المائية في الشمال الجزائري إلى ثلاثة موارد أساسية هي:

- **الموارد المطرية:** وتعتبر أهم الموارد المائية في الشمال الجزائري، ويتراوح العائد المتوسط السنوي لتساقط الأمطار ما بين 90 -100 مليار م$^3$ (*rmini, 2005, p. 14*)، ويتغير توزيعها جغرافيا بين أكثر من 2000 ملم / سنة على ساحل البحر، وأقل من 100 ملم / سنة في شمال الصحراء، ونظرا لارتفاع درجة الحرارة، فإن حوالي 80 مليار م$^3$ يتعرض للتبخر، أي ما يعادل 80% منها وفقط ما قدره 3 مليار م$^3$ يساهم في تغذية الطبقات المائية الجوفية، وذلك كون أغلب مناطق الشمال الجزائري تتميز بشدة الانحدار، وسرعة تساقط وانسياب الأمطار على هذه الأراضي، أما الباقي من الموارد المطرية (12.5 مليار م$^3$) أي ما يقدر بحوالي 13% فإنه يتدفق على مجاري الأنهار والوديان، وحتى 2004، فإن الجزائر كانت تملك مجموعة من السدود لا تزيد سعتها عن 5.2 مليار م$^3$، وهذا يعني أن 7.3 مليار م$^3$ من المياه السطحية تتدفق مباشرة في البحر والشطوط المالحة.

- **الموارد السطحية**: والتي تتمثل في الوديان والسدود:

- **الوديان في الشمال الجزائري:** وهي وادين السعة أكثر من 1000 مليون م$^3$ سنويا هما: واد شلف، وواد كبير رمل؛ أودية سعتها بين 100 إلى 500 مليون م$^3$/سنة مثل: واد سيبوس وواد الصومام؛ أودية سعتها ما بين 100 إلى 500 مليون م$^3$ / سنة مثل: واد تافنة والحراش؛ أودية سعتها ما بين 100 إلى 200 مليون م$^3$/ سنة مثل: واد الصفصاف وواد بودواو.

- **السدود في الشمال الجزائري:** تحتل الجزائر المرتبة الأولى من حيث عدد السدود في الوطن العربي، إذ تمتلك 114 سدا، وتأت في الرتبة الثانية على مستوى القارة الإفريقية بعد إفريقيا الجنوبية (*rmini, 2005, p. 14*)،وا إذا ما تم التركيز على سعة هذه السدود فنجد أنها لا تتعدى 5.2 مليار م$^3$، في حين أن المغرب مثلا يملك 90 سدا فقط يجمع سنويا 14 مليار م$^3$.

- **الموارد المائية الجوفية:**

تقدر الموارد المائية الجوفية في الشمال الجزائري بما يربو عن 2 مليار م$^3$، والعديد من الأحواض الجوفية تستخدم حاليا بصورة جد مكثفة من خلال ما يزيد عن 5000 نقطة مائية (آبار يدوية وأنبوبية).

**ب- حجم ومصادر المياه في الجنوب الجزائري:**

يغطي الجنوب الجزائري 85% من المساحة الإجمالية للجزائر، بمساحة تقارب بنحو 2156000 كلم$^2$، وهو يدخل ضمن المناطق الشبة جافة والجافة، ويبلغ متوسط تساقط الأمطار فيه ما يقل في 100 ملم/سنة.

وتتمثل الموارد المائية الأساسية لهذه المنطقة الكبيرة في المياه الجوفية، والتي تتواجد أساسا في مكمنين مائيين أساسيين هما: المكمن القاري المتداخل، ومكمن المركب النهائي ويتمثل الأول في حوض مائي كبير يقع تحت كامل الصحراء الإفريقية الشمالية، ويحوي ما يقدر بنحو 60 ألف مليار متر مكعب، أي ما يساوي 12 ألف من القدرة الاستيعابية الكلية لكامل سدودنا الحالية ولكن هذه المياه تعد غير متجددة، حيث أن الوقت اللازم لتجددها يقدر بنحو 70 ألف سنة (بمعدل 0.85 مليار م$^3$ في السنة)، وهذا ما يجعل الكمية القابلة للاستغلال منها وفقا لجميع الاحتياطات، تقدر بحوالي 5 مليار م$^3$/سنة كما أن استخراج مياه المكمن القاري المتداخل يتطلب حفرا عميقا يكلف الكثير، أما بالنسبة لمكمن المركب النهائي، فهو يمثل حوضا مائيا أقل عمقا من الأول وبالإضافة إلى هذين المكمنين المائيين، يوجد في الصحراء العديد من الأحواض الجوفية الصغيرة كتلك المتواجدة في

منطقة أدرار بسكرة، إيليزي، إلا أنها تعتبر ذات سعة نوعا ما قليلة، كما يوجد في الصحراء الجزائرية بالإضافة إلى كامل هذه الموارد الجوفية، 3 سدود أساسية بسعة قدرها 415.85 مليون م$^3$ (*rmini, 2005, p. 26*).

**2.2- استخدام المياه في الفلاحة الجزائرية:**

تعتمد الفلاحة في الجزائر أساسا على الفلاحة المطرية، إذ أن 90% من المساحة المزروعة يمارس عليها هذا النوع من الفلاحة، إلا أن الأمطار في الجزائر تتسم ببعض الصفات التي تقلل من إمكانية الاعتماد عليها في المجال الفلاحي، كما وقد تجعل الاعتماد عليها في هذا المجال يلحق الضرر بالقطاع الفلاحي ذاته، ومن تلك الصفات نذكر: انحصار سقوط الأمطار في فترة تمتد في الغالب ما بين ديسمبر إلى يفر ي، سقوطها بغزارة لمدة ساعات قليلة بالطريقة التي تؤدى إلى إحداث فيضانات مضرة بالفلاحة وإن كانت غير مضرة لها، فإنها لا تستفيد منها، كما تتسم كذلك الأمطار في الجزائر بعدم الانتظام والتذبذب الشديد، وكذلك التوزيع غير المعتدل، فبالرغم من أن جملة هطول الأمطار على الجزائر تقدر بحوالي 100 مليار م$^3$ سنويا، إلا أن مساحة الأراضي التي تستقبل أكثر من 400 ملم$^3$ من الأمطار في السنة لا تزيد عن 1.4 مليون هكتار، وهي تقع في الجزء الشمالي للجزائر، والذي يخص جزؤه الشرقي بكميات جد وفيرة من الأمطار، إلا أنه ومن الناحية الطبوغرافية يغلب عليه طابع السلاسل الجبلية التي يبلغ متوسط ارتفاعها 800 متر،أما الجزء الغربي من الشمال الجزائر ي، فيستقبل كميات غير كافية وغير منتظمة من الأمطار (*rmini, 2005, p. 17*).

أما بالنسبة للصحراء الجزائرية، فهي تتسم بجفاف شبه تام لوقوعها تحت خط التماطر 200 ملم، علما أن الأراضي الفلاحية لا تكون مؤهلة لإقامة زراعة مطرية إلا إذا كان معدل الهطول فيها يساوي أو يزيد عن 390 ملم$^3$ (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بدون سنة. ص. 58).

**3- العمالة الفلاحية:**

بلغ حجم القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر 238,18 ألف نسمة، سنة 2000م.، منها 127,32 ألف نسمة عبارة عن عمال يشتغلون في المزارع والتعاونيات، أما الباقي فيشتغلون بدوام كامل، وخلال سنة 2001 وصل حجم العمالة إلى حوالي 223 ألف عاملا منهم 129 ألف يشغلون في المزارع والتعاونيات، أما الباقي فيعتبرون عمال دائمون، أما خلال سنة 2005 فقد وصل حجم القوة العاملة في القطاع الفلاحي ما مقداره 223,78 ألف نسمة، منهم 105,26 ألف نسمة يشتغلون على مستوى المزارع ( Rapport Ministère de l'agriculture, 2006, p.p. 2-4)، وخلال سنة 2010 بلغت 108,12 ألف نسمة، بحيث يحوي قطاع التجارة والخدمات أكثر من نصف هذه العمالة بنسبة تصل إلى 55,2%، يليه التشييد 19,4%، الصناعة 13,7%، الزراعة 11,7% ( ONS, 2011)، والملاحظ أن حجم العمالة في انخفاض مستمر في أغلب السنوات مما يؤثر على الإنتاجية الفلاحية.

خلال سنة 2014 بلغت العمالة نحو 45,11 مليون نسمة، بحيث يمتص قطاع التجارة والخدمات، النقل والاتصالات أكثر من نصف هذه العمالة بنسبة تصل إلى 60,8%، يليه التشييد 17,8%، الصناعة 12,6%، الفلاحة 8,8% (ONS, 2016)، وخلال سنة 2015 بلغ حجم العمالة الكلية نحو 11,93 مليون نسمة، أما حجم العمالة الفلاحية فقد قدر بنحو 49,59 ألف نسمة أي ما نسبته 7,9% (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2016، ص. 4)، والملاحظ أن حجم العمالة في انخفاض مستمر في أغلب السنوات مما يؤثر على الإنتاجية الفلاحية، وخلال سنة 2016 بلغ حجم العمالة الكلية 12,11 مليون، بينما قدرت العمالة في القطاع الفلاحي بنحو 25,45 ألف نسمة (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2017).

**ثالثا - مساهمة الفلاحة في المؤشرات الاقتصادية.**

يلعب القطاع الفلاحي دورا هاما في اقتصاديات أغلب الدول متقدمة أم نامية على حد السواء، وفيما يلي نتطرق الى إسهامات الفلاحة في الاقتصاد الجزائري.

**1- مؤشرات الناتج الفلاحي في الجزائر**

سلك الناتج الفلاحي اتجاها تصاعديا خلال فترة الدراسة حيث حقق أدنى مستوياته سنة 2005، وأعلى مستوى له سنة 2014 على التوالي 7.92%، و22%، بمعدل زيادة قدر بحوالي 177%، إذ يمثل الناتج الفلاحي بالجزائر حوالي 8% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تراوحت مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 7% إلى 12% وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بمساهمة باقي القطاعات في الناتج. أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحي، فقد عرف ارتفاعا متتاليا طيلة فترة الدراسة باستثناء سنتي 2015 و2016 م. التي حقق فيهما على التوالي 493 و 476 دولار، حيث انتقل من 174 دولار خلال عام 2000 إلى حوالي 476 دولار خلال عام 2016، محققا بذلك زيادة سنوية قدرت بنحو 12.6% خلال نفس الفترة.

**2- مساهمة الفلاحة في توظيف اليد العاملة:**

يتضح من الجدول (4) تراجع مساهمة القطاع الفلاحي في توظيف اليد العاملة بحيث تراجع بـ: 15% خلال الفترة (2000-2008)إ لى حدود 9% خلال الفترة (2009-2016)، ويعود هذا التراجع المتزايد إلى هجرة الفلاحين من القطاع الفلاحي إلى قطاعات أخرى كالصناعة والخدمات نظرا للفروقات الكبيرة في المداخيل، فضلا عن انتقال الريفيين من حياة الريف إلى الحضر لتأمين مستقبل أبنائهم وتحسين ظروفهم الاجتماعية.

**جدول رقم (04): تطور مساهمة العمالة الفلاحية خلال 2000-2016. الوحدة: (%)**

| السنوات | 2000-2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | المتوسط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المساهمة في العمالة | 15,0 | 14,1 | 11,7 | 10,8 | 9,0 | 10.6 | 8 ,8 | 9.0 | 9.4 | **11,52** |

**Source: Préparé par le chercheur sur la base de:**

- **Office National Des Statistique**, Rétrospective Statistique Algérienne 1962-2011, CH14-Comptes Economiques, 2012, Pp: 51-69**.**

- **Office National Des Statistique**, Enquête Emploi Auprès Des Ménages 2013, Collection Statistique N° 185,Série C (Statistique Social), P :31.

- **Office National Des Statistique**, Enquête Emploi Auprès Des Ménages 2014, Collection Statistique N° 184,Série C (Statistique Social), P :31**.**

- **Office National Des Statistique**, Enquête Emploi Auprès Des Ménages 2017, Collection Statistique N° 198,Série S (Statistique Social), P :42**.**

### 3- المساهمة في إجمالي الصادرات:

تعتبر مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الصادرات ضعيفة جدا لا تتعدى 3% خلال فترة الدراسة، بحيث لم يتجاوز 1% طيلة الفترة (2000- 2013)، وهذا راجع إلى عدم الاهتمام بهذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات، ليسلك اتجاها تصاعديا منذ سنة 2014، حيث حقق أعلى نسبة مساهمة في إجمالي الصادرات والمقدرة بنحو 771 مليون دولار وبنسبة 2,57%، ويرجع ذلك إلى حزمة السياسات الإصلاحية التي مست القطاع الفلاحي والمتجسدة في البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ عقدين من الزمن بهدف النهوض بهذا القطاع، والجدول الموالي يوضح هذا:

**جدول رقم (05): مساهمة الفلاحة في إجمالي الصادرات خلال 2000-2016.**

**الوحدة: مليون دولار**

| البيان | الصادرات الكلية | الصادرات الفلاحية | نسبة الصادرات الفلاحية إلى الصادرات الكلية (%) |
|---|---|---|---|
| **2000** | 21622 | 111 | 0,51 |
| **2001** | 19090 | 151 | 0,79 |
| **2002** | 18710 | 126 | 0,67 |
| **2003** | 32912 | 153 | 0,46 |
| **2004** | 31358 | 153 | 0,48 |
| **2005** | 47194 | 142 | 0,30 |
| **2006** | 50578 | 164 | 0,32 |
| **2007** | 60184 | 180 | 0,29 |
| **2008** | 76825 | 302 | 0,39 |
| **2009** | 45189 | 208 | 0,45 |
| **2010** | 45189 | 208 | 0,45 |
| **2011** | 45189 | 208 | 0,45 |
| **2012** | 76111 | 208 | 0,27 |
| **2013** | 65181 | 568 | 0,87 |
| **2014** | 65884 | 722 | 1,10 |
| **2015** | 34796 | 648 | 1,86 |
| **2016** | 29992 | 771 | 2,57 |

**المصدر:** المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية.

**4- مكانة القطاع الفلاحي ضمن مخططات التنمية:**

يمكن تلخيص مكانة القطاع الفلاحي ضمن مخططات التنمية خلال الفترة (2000-2014) في الجدول الموالي:

**جدول (06): القطاع الفلاحي الجزائري ضمن مخططات التنمية خلال 2001-2014**

| البيان | برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) | البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) | المخطط الخماسي للتنمية (2010-2014) |
|---|---|---|---|
| **المبلغ الإجمالي** | 525 مليار دج | 4.202,7 مليار دج | 21.214 مليار دج |
| **نصيب الفلاحة** | 56 مليار دج | 300 مليار دج | 2.000 مليار دج |
| **النسبة** | **10,6** | **7,1** | **4,7** |

**المصدر:** سفيان عمراني، " **ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة ولاية قالمة-**"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 – قالمة، الجزائر، 2015، ص: 273.

من تحليل بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن نصيب القطاع الفلاحي ضمن مخططات التنمية سلك اتجاها تنازليا بعد مطلع الألفية الجديدة، بحيث انخفضت من 10,6% خلال المرحلة الأولى إلى 7,1% خلال المرحلة الثانية ثم انخفضت إلى 4,7% خلال المرحلة الثالثة من مراحل التنمية، رغم ارتفاع الغلاف المالي المخصص لمخططات التنمية من مرحلة لأخرى بحث ارتفع من 56 مليار دينار خلال المخطط التنموي الأول (2001-2004) إلى 2000 مليار دينار خلال المخطط الثالث للتنمية (2010-2014)، أي بنسبة قدرت بنحو أي تضاعفت بمعدل قدر بنحو 16,9 مرة خلال نفس الفترة.

يتضح لنا مما سبق أن القطاع الفلاحي يزخر بإمكانات طبيعية وبشرية كبيرة لكن عدم الاستغلال الأمثل لها يحول دون تحقيق هذا القطاع للنتائج المرجوة وعلى رأسها تحسين الأمن الغذائي، كما أن انتقال العمالة الفلاحية إلى باقي القطاعات الاقتصادية وهجرة السكان من الريف إلى المدن ترك هوة سحيقة بين القطاع الفلاحي وباقي القطاعات وترك تشوهات وآثارا سلبية لهذا القطاع، ورغم المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة بهدف تأهيل قطاعها الفلاحي إلا أن مساهمته في الاقتصاد الوطني ضعيفة إذا ما قورنت بمساهمة باقي القطاعات.

**رابعا - تقييم إستراتجية تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر**

لقد انتهجت الجزائر العديد من السياسات والاستراتجيات لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي، وهذا هو موضوع محورنا الأخير لهذه الورقة البحثية.

**1- أهم الاستراتجيات المنتهجة تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر**

انتهجت الجزائر منذ الاستقلال حزمة من السياسات التنموية لتطوير القطاع الفلاحي بهدف رفع معدل النمو والتنمية الاقتصادية وتحسين الأمن الغذائي، حيث اعتمدت على مجموعة من المخططات التنموية، والتي، أهمها:

- **(1962-1982)**: هذه الفترة هي مرحلة التسيير الذاتي، وفي هذه المرحلة تم تطبيق ما يعرف بالثورة الزراعية؛
- **(1980-1984)**: تم تطبيق إستراتيجية جديدة لتنمية الزراعة تجلت من خلال المخطط الخماسي الأول؛
- **(1985-1989)**: تم المواصلة في تطبيق نفس الإستراتيجية والتي عرفت بالمخطط الخماسي الثاني؛
- **1990**: أصدرت الدولة قانون إعادة الأملاك المؤممة؛
- **1995**: صدر قانون يقضي بإعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها بهدف تنمية فعالة لهذا القطاع؛

- **(2001-2014)**: تم اعتماد برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار جزائري، أي مايعادل 7 ملايير دولار، حيث وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، وقد تم في هذه المرحلة استصلاح الأراضي والسعي لتطوير الإنتاج والإنتاجية الفلاحية؛
- **(2005-2009)**: البرنامج التكميلي لدعم النمو، ويطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الأول بالنسبة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية فإن الاعتمادات المالية المخصصة لها في هذا البرنامج قدرتب 300 مليار دينار، وشمل البرنامج عدة نقاط لعل أهمها ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):** يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني، وهو عبارة عن محاولة للوصول إلى استدامة الأمن الغذائي من خلال إستراتيجيات تعتبر محور هذه السياسة (حركاتي، 2014، ص. 96-110)؛
- **(2015-2019):** الخطة الخماسية الجديدة لنمو الجزائر جاءت لتشجيع الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر.

ينظر للاقتصاد الأخضر في الجزائر على أنه محور للتنمية، يمكن أن يساهم في تنويع الاقتصاد وا إنشاء مناصب الشغل، وهما رهانان أساسيان بالنسبة للبلد، ذلك أنه وفي سياق يتسم بالمساهمة الضعيفة للصناعة في النمو الاقتصادي(حوالي5%) يمكن أن تحسن الزيادة من الاستثمار في قطاعات فروع الاقتصاد الأخضر (الطاقة المتجددة، والفعالية الطاقية، والفلاحة والصيد البحري المستدامان، وتدبير المياه والنفايات، والسياحة البيئية، والنقل المستدام، والبناء المراعي والمحافظ للبيئة، والنباتات الطبية، الخدمات المرتبطة بالبيئة، الخ) معدل الاندماج الصناعي، وبالتالي النهوض بالتنمية المحلية.

### 2.3 استراتجيات تطوير القطاع الفلاحي بعد الصدمة البترولية

رغم كل هذه التدابير و الاقتراحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية مابين (2019-2015)، إلا أنه تم تجميد كل العمليات من طرف وزارة المالية إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وتم هذا التجميد عن طريق الإرسالية المستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير في سعر البترول و الذي يعتبر الممول الوحيد للاقتصاد الوطني الجزائري.

**وتلخصت أهم محاور الإستراتيجية الفلاحية بعد الصدمة البترولية فيما يلي:**

- رفع المساحات الفلاحية الخصبة إلى مليون هكتار إضافية من خلال إعادة تثمين المساحات الجديدة، هو أحد أهم أهداف القطاع الفلاحي في الفترة الحالية؛
- السعي إلى أن تبلغ المناطق المروية بحلول 2019 نسبة 25% من الأراضي المزروعة؛
- تحدي الحكومة في الخماسية الممتدة ما بين 2014 و2019 لبناء اقتصاد بارز قائم على حماية وتوسيع الثروة الغابية، وتنمية السهول، الحفاظ على النظم الإيكولوجية ومكافحة انجراف التربة والتصحر الذي استفاد من أولوية مثبتة؛
- التركيز على البحوث الزراعية التي من شأنها أن توجه نحو استنباط أصناف عالية الغلة وزيادة الإنتاج في الفروع الإستراتيجية مثل: الحبوب، اللحوم الحمراء، مشتقات الحليب والبقوليات؛
- إعطاء أهمية خاصة لتكوين الشباب من خلال تسهيل الاستفادة من الأراضي الزراعية ومرافقتهم في مشاريعهم الاستثمارية، وفي مكننة القطاع. وفي ما يخص تنظيم الأسواق الفلاحية والصناعة الغذائية، وذلك بتحسينها وتوسيعها في مجالها التطبيقي، وذلك من أجل حماية المنتج والمستهلك (صباغ، 2018، ص. 9).

**3- تقييم السياسات والاستراتجيات:**

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة لاسيما في السنوات الأخيرة، يستمر هذا القطاع في مواجهة العديد من التحديات سواء من خلال سياقها الخاص أو من حيث التحولات التي تحدث على المستوى الدولي؛ وبالتالي يطرح لهذا القطاع التحدي المتمثل في كيفية المضي قدما من أجل تشجيع التنمية الزراعية الطموحة والسماح لتثمين جميع القدرات. حاليا تم تحديد العقبات الرئيسية التي تعترض تطوير هذا القطاع ، حيث يتفق الخبراء على أن الأسعار الدولية الأكثر تقلبا تشكل عائقا ر ئيسيا هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تحسين المحاصيل المحلية يتطور ببطء، ولا يمكنه من عكس الوضعية نحو تحكم أفضل في الواردات، كذلك العقبات الهيكلية المناخية والمادية ، بالإضافة إلى ضعف القدرة التنافسية، والتي من شأنها تفسير هذه الحقيقة. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة، لا يزال القطاع بعيدا عن تحقيق النتائج المرجوة، إذ نلاحظ أن الإنتاج الحالي لا يغطي سوى نسبة 70% من احتياجات السوق، كما يواجه القطاع كثرة الطلب المتزايد والذي يشهد نموا متضاعفا وذلك في بيئة اقتصادية متأزمة أكثر فأكثر (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2015، ص. 66).

**النتائج:** خلص البحث إلى النتائج التالية:

- أدى نقص فعالية القطاع الفلاحي وعدم قدرته على تغطية المتطلبات المحلية للسكان من الغذاء إلى ارتفاع حصيلة الواردات خاصة من الحبوب والحليب، والسكر والزيوت أضعافا مضاعفة، والى محدودية تغطية الصادرات للواردات الغذائية، وذلك ما أدى إلى ظهور الفجوة الغذائية واستمرارها في الاتساع، والى ارتباطنا بالخارج في طلب الغذاء ارتباطا شديدا؛

- إن صادرات الجزائر من المنتجات الفلاحية لم تصل يوما إلى الأهداف المرجوة في إطار تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات بالنظر للإمكانيات الطبيعية التي تتوفر عليها الجزائر، لذا وجب النظر مليا في العراقيل التي تحول دون ذلك خاصة وأن الطلب

عليها عالميا موجود، فإنتاج الريع لابد أن يخدم إنتاج الثروة حتى تتمكن القطاعات الاقتصادية الأخرى من النمو وسط محيط دولي تنافسي؛

- لقد انتهجت الجزائر عدة استراتجيات لتطوير القطاع الفلاحي، وكانت هذه المخططات تهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي، ورفع كفاءة القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى ترقية الصادرات الفلاحية وتوسيع المساحات الصالحة للزراعة، وصولا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق تنمية زراعية مستدامة؛

- رغم ما تزخر به الجزائر من موارد طبيعية ورأسمال بشري، وثروات نباتية وحيوانية لا يستهان بها إلا أن سوء استغلالها وضعف الإرادة في تحسين مردودياتها، جعل الجزائر تلجأ للخارج دوما لأجل توفير مستلزمات القطاع الفلاحي وترقيته والنهوض به؛

- في المستثمرات الفلاحية غالبا ما يتنازل الفلاحون عن استخدام التكنولوجيا الحديثة لقلة مداخليهم، وعدم كفاية رأس المال، مما يسبب أضرارا للمشاريع الفلاحية في جميع المراحل ، ويؤدي إلى ضعف تنافسيتها؛

- من خلال هذه الورقة البحثية تبين لنا أن الجزائر انتهجت عدة سياسات لتطوير القطاع الفلاحي، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية، ورغم تعدد هذه السياسات إلا أن مساهمة القطاع الفلاحي في نمو الناتج الداخلي الخام لم تصل إلى المستوى المطلوب رغم تطور هذه المساهمة في السنوات الأخيرة، أي بعد الصدمة البترولية، وهذا ما يثبت عدم صحة الفرضية الأولى.

**مقترحات البحث:** بناءاعلى النتائج المتوصل إليها يمكن تقديمجملةمن الاقتراحات:

**1.** اتخاذ إجراءات عملية تهدف إلى ترقية القطاع الزراعي وتأهيله ليصبح قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية، في ظل الإمكانات المتوافرة من أراضي فلاحية ويد عاملة إضافة للغطاء المالي الكبير المخصص لهذا القطاع؛

**2.**ضرورة إجراء الإصلاحات وا ِتباع سياسات اقتصادية فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي إلغاء تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات..؛

**3.** العمل على الحفاظ على الأراضي الفلاحية وحمايتها و تثمين الأراضي الصالحة للزراعة، و كذا متابعة استرجاع الأراضي غير المستغلة؛

**4.** ضرورة دعم القطاع الفلاحي بمختلف شعبه الإنتاجية وتعزيز أداءه أكثر في إطار مسعى الدولة لتنويع الاقتصاد؛

**5.** ضرورة العمل على توسيع المساحة المسقية عنطريق حشد أكبر للمياه التقليدية وغير التقليدية الموجهة للسقي مع العملعلى تعزيز اقتصاد المياه من خلال التحفيز والتوعية، بضرورة استعمال معداتالري المقتصدة للمياه الخاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الإستراتيجية

**المراجع:**

- Ministère de l'agriculture et du développement Rural, (2006), *la main – Douvres agricole au niveau des Exploitation agricole, (2004 / 2005).*

- Les Statistiques de office national des statistique (2011).www.ONS.org

- Office National Des Statistique (2016), enquête emploi auprès des ménage 2014, Collections Statistiques N° 198, Série S: Statistiques Sociales, p p: 13-16.

- *rmini, Boualem, (2005), **" la problematique de l'eau en algerie"**, office des publications universitaires, alger, 2005 p:14.*

- conseil national économique et social, (2001), *rapport sur la conjoncture économique et social ". www.cnes.dz/cnesdoc/ conjoncture /conjsem101.htm.*

-Aasim, M.Husain ; Arezki, Rabah; al.. (2015). **Global Implications of lower Oil Prices"**, International Monetary Fund, Staff Discussion Note,

-FAO, (2005), (*organisation des nation unies pour l'alimentation et l'agricultur) Donner agricoles de faostat" utilisation des terres ".http//:faostat.fao.org .*

- تقرير أوباك، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، (2015)، " التطورات في أسعار النفط العالمية والانعكاسات المحتملة على اقتصاديات الدول الأعضاء".

- تقرير بنك الجزائر، (2017)، "**التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**".

- وازن، صلاح، (1998)، ***" تنمية الفلاحة العربية"- (الواقع والممكن)***"، *مركز دراسات الوحدة العربية*.

- خرافي، خديجة *علي بودية*، (2006)، "*دور السياسات المالية في تنمية القطاع الفلاحي الجزائري في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة*"، *رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، مصر*.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2016)، *الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية العربية، البيانات العامة، مجلد رقم (36)، الخرطوم*.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (بدون سنة)، "*دراسة سبل تطوير الري السطحي والصرف في الدول العربية* "، *القاهرة*.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2016)، "الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية"، مجلد 36، الخرطوم، السودان.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2017)، "الكتاب السنوي للإحصاءات الفلاحية العربية، البيانات العامة"، مجلد رقم (37)، الخرطوم.

- حركاتي، فاتح، (2014)، "الاكتفاء الغذائي في ظل السياسة التنموية الجديدة في الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة.

- صباغ، رفيقة، (2018)، "التنويع الاقتصادي كركيزة أساسية لترقية الصادرات خارج المحروقات، دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات خلال الفترة -2001-2016-"ورقة بحثية بـ: الملتقى الدولي الأول بجامعة محمد بوضياف، المسيلة، حول:" عصرنة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية :البديل الاقتصادي الفاعل لقطاع المحروقات".

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (2015)، "الظرف الاقتصادي والاجتماعي"، قسم الدراسات الاقتصادية.